بنك البحرين والكويت يحقق أرباح صافية تبلغ 30.04 مليون دينار بحريني

- **تأثر العوائد بزيادة المخصصات**
- **فيتش(Fitch) ، وعلى غرار موديز (Moody's) ، تحافظ على تصنيفهما الائتماني القوي للبنك**

عقد مجلس إدارة بنك البحرين والكويت اجتماعا له لمناقشة وإقرار النتائج المالية للبنك لعام 2007، وذلك صباح يوم الأحد الموافق 3 فبراير 2008. وفي أعقاب الاجتماع صرح السيد مراد علي مراد رئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت قائلا، بأن البنك حقق أرباح صافية بلغت 30.04 مليون دينار بحريني، وهي اقل بنسبة 8.4% عن العام الماضي، بينما تطورت العمليات الأساسية للبنك بشكل كبير خلال هذا العام، إلا أن صافي الأرباح قد تأثرنسبيا بسبب تخصيص إحتياطيات إضافية لبعض الأصول المالية. ولقد حدد البنك حجم هذه المخصصات باستخدام فرضيات محافظة وقواعد دقيقة خاصة في ضوء الأوضاع المتقلبة للأسواق المالية العالمية.

لقد تأثر أداء البنك سلبيا بسبب حجم هذه المخصصات الاحتياطية والتي بلغت 23.2 مليون دينار بحريني، والتي تم تعويضها إلى حد ما عبر الدخل الغير اعتيادي والبالغ 6.5 مليون دينار بحريني والناتج من بيع احد العقارات التي يمتلكها البنك بعد موافقة مجلس الإدارة في اجتماعه بتاريخ 28 أكتوبر 2007 . وبهدف المقارنة، فإنه لو تم استثناء عمليات التغطية والبيع الاستثنائية لحقق البنك أرباح صافية تبلغ 46.7 مليون دينار بحريني أي بزيادة تبلغ 13.9 مليون دينار بحريني أو 42% مقارنة بالعام الماضي.

يعزى النمو القوي في العوائد الأساسية إلى نمو صافي عوائد الفوائد نمو بنسبة 20%، مما يدل على النمو القوي في حجم المعاملات. كما تحسن هامش صافي الفوائد بشكل طفيف، وذلك بالرغم من الضغوط التنافسية وسياسات البنك الحذرة فيما يتعلق بمخاطر الائتمان ونسبة الفائدة والسيولة. من ناحية أخرى فان عوائد البنك الأخرى ارتفعت بدورها بشكل كبير لتصل إلى 30.5 مليون دينار بحريني أي بزيادة قدرها 37% مقارنة بالعام الماضي مع الأخذ بالحسبان العوائد الغير اعتيادية المذكورة سابقا. حيث شهدت جميع أنشطة البنك

الأخرى نموا جيدا، مثل تحويل العملات الأجنبية، وعوائد الرسوم التجارية والعوائد ذات العلاقة بالبطاقات الائتمانية.

المصاريف التشغيلية للبنك خلال العام ارتفعت بمقدار 4.0 مليون دينار بحريني وذلك مع استمرار البنك في الاستثمار في المباني الجديدة والدخول في أعمال جديدة وبالأخص في مجال تطوير وتعزيز الموارد البشرية للبنك. واستمرت نسبة المصاريف التشغيلية إلى العوائد في التحسن مقارنة بالعام الماضي حيث بلغت نسبة 38%.

وأظهر البنك زيادة مهمة في ميزانيته العمومية حيث بلغت 2,093 مليون دينار بحريني، أي بزيادة تبلغ 400 مليون دينار بحريني أو 24% مقارنة مع ديسمبر 2006، مما يعكس النمو القوي لأعمال البنك والزيادة الحادة في أصول وودائع الزبائن. صافي القروض ارتفع إلى 1,127 مليون دينار بحريني أي بزيادة قدرها 20%، بينما ارتفعت الودائع بنسبة 25% لتصل إلى 1.269 مليون دينار بحريني. ومن ناحية أخرى فلقد قام البنك خلال هذا العام وبنجاح مبهر بإصدار دين ثانوي يبلغ 275 مليون دولار أمريكي كجزء من برنامجه لسندات ودائع متوسطة الأجل الأوروبية والبالغ 1 مليار دولار أمريكي والذي صدر في عام 2006. كما قام البنك بجمع مبلغ 50 مليون دينار بحريني لزيادة رأس ماله من خلال طرح حقوق الأفضلية لدعم متطلبات الأعمال في البنك.

وبناءا على هذه النتائج قرر مجلس الإدارة التوصية بتوزيع أرباح نقدية بواقع 27 فلس للسهم الواحد. بالاضافة الي اسهم منحة بواقع سهم واحد لكل عشرين سهم مملوك.

تعليقا على هذه النتائج قال السيد عبد الكريم بوجيري القائم بأعمال المدير العام للبنك "بالرغم من المخصصات الإضافية الاستثنائية والتي اضطررنا لتخصيصها خلال 2007، نحن راضون عن التحسن الذي طرأ على ربحية البنك من أعماله الأساسية، حيث تظهر معظم مؤشرات الأعمال اتجاهات مشجعة. لقد حقق البنك تقدما جيدا في تطبيق إستراتجيته الحالية، حيث بدأت النتائج الايجابية بالظهور".

وأضاف قائلا "وبالرغم من أن أداء البنك كان جيدا، إلا أن الاضطرابات التي شهدتها أسواق المال العالمية كان لها تأثيرات سلبية على أصول مالية محددة. وكجزء من سياستنا الحذرة قرر البنك توفير التغطية اللازمة لهذه الأصول وبشكل مرض تماما، مما كان له بعض التأثيرات على نتائجنا المالية لهذا العام".

مؤسسة فيتش(Fitch) للتصنيف الائتماني أعادت تأكيد تصنيفها الطويل الأمد لبنك البحرين والكويت 'A-' مع تطلعات مستقبلية مستقرة. جاء هذا التصنيف بعد أن قامت مؤسسة موديز (Moody's) للتصنيف بإصدار تحليلها الائتماني حول البنك في ديسمبر الماضي، والتي حافظت فيه كذلك على تصنيفها للبنك. ولقد أخذت فيتش في الحسبان اسم بنك البحرين والكويت التجاري الذي يتمتع بوضع جيد، والأرباح المرضية وتحسن جودة الأصول وتوفر السيولة ورأس المال بالإضافة إلى الإمكانية الكبيرة لقدرة البنك الحصول على الدعم المالي في حال ما إذا احتاج لذلك.

وعلق السيد بوجيري على تقرير مؤسسة فيتش قائلا "نحن سعداء بإعادة تاكيد فيتش لتصنيفها لبنك البحرين والكويت، بالرغم من الأوضاع السائدة في أسواق المال العالمية. إن البنك يمتلك اسم قوي ورأس المال اللازم لدعم عمليات النمو التي ستشهدها أعمال البنك".

في الختام توجه السيد بوجيري بالشكر والتقدير إلى المساهمين وإلى أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المتواصل وللزبائن على رعايتهم للبنك وللموظفين على التزامهم وجهدهم الكبير.